

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعة EY
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دى الوطنى
شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣٠ يونية ٢٠١٥

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / اعضاء مجلس ادارة بنك الامارات دبي الوطنى "ش.م.م."

قمنا باعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك الامارات دبي الوطنى "شركة مساهمة مصرية" عن الستة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعيار المراجعة المصري الخاص بالفحص المحدود. وحسبما هو وارد بتقرير الفحص المحدود المؤرخ في ١١ اغسطس ٢٠١٥ فقد أبدينا استنتاجا غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الستة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم الماليه المستقلة الملخصه المرفقه.

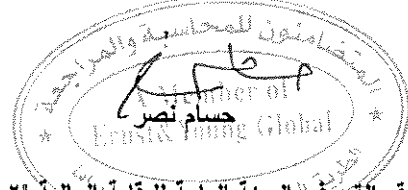
وفى رايانا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الستة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٥.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ يونية ٢٠١٥ ونتائج أعماله وتدقيقاته النقدية عن الستة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الستة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٥ وتقرير الفحص المحدود عليها.



زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المصريين
MAZARS مصطفى شوقي

مراقبا الحسابات



رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢"
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١١ اغسطس ٢٠١٥

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
		الأصول
١ ٣٢٠ ٩٢٩	٤ ٥٥٨ ٧٥٢	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٨ ٧٧٦ ٠٩٣	٣ ٥٨٣ ٣٤٥	أرصدة لدى البنوك
١ ٨٩٠ ٦٥٥	٣ ٥٥٠ ١١٦	أذون خزائنية
٧ ١٦٧ ٦٩١	٩ ٢٠٥ ٧٦٠	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١ ٢٠٥	١٣ ٤١٩	مشتقات مالية
٥ ٥٤٠	٥ ٠٦١	أصول مالية بفرض المتاجره
٤ ٤٢١ ٧٤٧	٥ ١٧٣ ٥٠٠	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٨ ٠٧١	٦ ٧٦٠	أصول غير ملموسة
٢١٧ ٠٩٤	٢٥٦ ٨٤٩	أصول أخرى
٤٢٦ ٨٨٤	٤٢٥ ٤٣٣	الأصول الثابتة
١ ٣٩٦	٢ ٠٢٦	أصول ضريبية مؤجلة
<u>٢٤ ٣٣٧ ٢٠١</u>	<u>٢٦ ٨٨٠ ٩١٧</u>	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
١ ١٢٢ ٣٢٥	٢ ٣٨١ ٤١٣	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨	٢١ ٥٠٥ ٤٧١	ودائع العملاء
١ ٧٠٨	٣ ٥٩٣	مشتقات مالية
٤٨٥ ٤٢١	٥١٦ ٨٤٥	التزامات أخرى
٦٩ ٢٣٠	٧١ ٠٩٨	مخصصات أخرى
١٢٣ ٢٣٨	١٢٤ ٩٢٢	إلتزامات ضرائب للدخل الجارية
<u>٢١ ٨٢٢ ٠١٠</u>	<u>٢٤ ٦٠٣ ٣٤٢</u>	اجمالي التلتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٧٩ ٦٧٠	١٨٩ ٨٦١	احتياطات
٧٣٥ ٥٢١	٣٨٧ ٧١٤	أرباح محتجزة
<u>٢ ٥١٥ ١٩١</u>	<u>٢ ٢٧٧ ٥٧٥</u>	اجمالي حقوق الملكية
<u>٢٤ ٣٣٧ ٢٠١</u>	<u>٢٦ ٨٨٠ ٩١٧</u>	اجمالي التلتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

٢٠١٤ يونيو ٣٠	٢٠١٥ يونيو ٣٠	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٨٠٦٨٢٤	١١٠٣٦٣٤	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٣٨٤٧٨٣)	(٥١٠٣٨٩)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٤٢٢٠٤١	٥٩٣٢٤٥	صافي الدخل من العائد
١٤٦٣١١	٢١١٤٠٦	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٥٠٨٧)	(١٩٠١٢)	مصروفات الأتعاب والعمولات
١٣١٢٢٤	١٩٢٣٩٤	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٤٥٦	٧٨٠	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٤١٩١١	٤٧٤٥٨	صافي دخل المتاجرة
٢١٦٢٠	١٠٤٨٩	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٢٧٥٥٤)	(١١٨٣٦)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(٢٥٤٣٠٧)	(٢٩٠١٣٦)	مصروفات إدارية
(٣٨٩٤٤)	(٤٣٤٢١)	مصروفات تشغيل أخرى
٢٩٦٤٤٧	٤٩٨٩٧٣	الربح قبل ضرائب الدخل
(١٠١٠٦٧)	(١٥١٩٢٦)	عبء ضرائب الدخل
١٩٥٣٨٠	٣٤٧٠٤٧	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
١١٤٩	٢٠٤١	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	البيان
٢ ٤٦١ ٤٠٢	٦٥١ ٢٠٢	١١٠ ٢٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
(٣٦٠ ٠٠٠)	(٣٦٠ ٠٠٠)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٣
-	(١٨ ٩٥٠)	١٨ ٩٥٠	-	المحول إلى الأحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام
(٦٤ ٣٣٣)	-	(٦٤ ٣٣٣)	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
١٩٥ ٣٨٠	١٩٥ ٣٨٠	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤
٢ ٢٢٢ ٤٤٩	٤٦٧ ٥٨٨	٦٤ ٨٦١	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٤
٢ ٥١٥ ١٩١	٧٣٥ ٥٢١	٧٩ ٦٧٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
(٦٧١ ٦٤٤)	(٦٧١ ٦٤٤)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٤
-	(٢٣ ١٦٦)	٢٣ ١٦٦	-	المحول إلى الأحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام
٨٦ ٩٨١	-	٨٦ ٩٨١	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٣٤٧ ٠٤٧	٣٤٧ ٠٤٧	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥
٢ ٢٧٧ ٥٧٥	٣٨٧ ٧١٤	١٨٩ ٨٦١	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان دن تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

٢٠١٤ يونيو ٣٠	٢٠١٥ يونيو ٣٠	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١ ٦٦٠ ٩٨٧	(٤ ١٧٤ ٨٠٥)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
(٢٠٦ ٩٧٦)	(٦٨٥ ٤٣١)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٣٦٠ ٠٠٠)	(٦٧١ ٦٤٤)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
١٠٩٤٠١١	(٥٥٣١ ٨٨٠)	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٧ ٩١٥ ٩٢٥	١٠ ٠٨٧ ١٨٠	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٩ ٠٠٩ ٩٣٦	٤ ٥٥٥ ٣٠٠	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ثلاثة و ستون فرعاً ويوظف به ١٥٧٧ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد ١٦,١٨٢,٨٤٧ سهم من أسهمه بينك بي ان بي باريبا "ش.م.م" لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥,٢% و ٤,٤% و ٠,٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصروصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩,٩٩٨% و ٠,٠٠١% و ٠,٠٠١% على التوالي .

تم تعديل اسم البنك في السجل التجاري بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل عضو مجلس الإدارة التنفيذي نيابة عن مجلس الإدارة .

٢ - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والإفصاح والمعددة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

٢-٢ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عقد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدون الخزائنة

يتم الاعتراف بأدون الخزائنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التوبيوب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه توبيوب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد توبيوبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.

- إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحنوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبويبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقد في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كإصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بفرص المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المنفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد الصجبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفارق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١٢-١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال لياً مما يلي :-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمه.

- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فواته.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة وميوبة كقرض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعيب الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبتة بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التى لم تتوافر فى الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحدث توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفى حالة الاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ فى الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد فى القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال فى الأصل.

ويُعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التى نشأت من الانخفاض فى القيمة العادلة للأصل المالى من حقوق الملكية والإعتراف بها فى قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالى من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع فى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات

مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال فى قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣ - الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤ - الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التى تحدث فيها.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	٦٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	١٠ و ٧ سنوات
-	نظم الية متكاملة	٥ سنوات
-	ماكينات صرف ألي	٧ سنوات
-	وسائل نقل	٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبي وخزانن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للاهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسلة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية .

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بتعاقب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

مزايا العاملين

-١٩-

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة / السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للفترة/ للسنة الحالية.

وقد تم إعادة تبويب ٣٥٢٧ ألف جنيه مصرى من المخصص مجموعات متشابهة الى المخصص المحدد.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية الفترة/ السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٤,١٨% فى نهاية يونيه ٢٠١٥.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلى :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالى الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنوية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	رأس المال
		<u>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)</u>
١٧٠.٠٠٠	١٧٠.٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافي)
٢٤.١٩٦	٢٤.١٩٦	الاحتياطي العام
١٠٩.٦٢٨	١٠٩.٦٢٨	الاحتياطي القانوني
١.٦٢٩	١.٦٢٩	احتياطيات أخرى
٣٠٠.٩٥٤	٦٩.٤١٢	الارياح المحتجزة
٢٤٤	٢٤٤	رأس المال الأساسي الإضافي Additional Going Concern
(٤١.٥٤٣)	(٣.٥١٤)	إجمالي الاستعدادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
<u>٢.٠٩٥.١٠٨</u>	<u>١.٩٠١.٥٩٥</u>	<u>إجمالي رأس المال الأساسي</u>
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية
-	٢١٣.٠١	للاستثمارات المالية - إذا كان موجبا
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
١٤٥.٣١٨	١٦١.٦٢٩	والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١٤٥.٤٠٤	١٨٣.٠١٦	إجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		<u>الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر</u>
٨٩٣٤.٠١٥	١٠.٦٣١.٧١١	الأصول داخل الميزانية
٢.٦٨٩.٥٧٣	٢.٢٨٠.٧٤٦	الالتزامات العرضية وارتباطات
١.٨٤٠	١٧.٨١٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١.٧٦٥.٦٧٠	١.٧٦٥.٦٧٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
-	-	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
<u>١٣.٣٩١.٠٩٨</u>	<u>١٤.٦٩٥.٩٣٧</u>	<u>إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل</u>
<u>١٦.٧٣%</u>	<u>١٤.١٨%</u>	<u>معيار كفاية رأس المال (%)</u>

٢٥- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة/ السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي تستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل اضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد ارباح (خسائر) إضافية بمقدار (٤٧,٣٣٦) ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في الفترة / السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- صافي دخل المتاجرة

٣٠ يونيو ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	
٤٦ ٨٢٠	٣٤ ٥٦٦	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
(٤ ٨٥٠)	١٢ ٩٠١	أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجله
(٥٩)	(٩)	(خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
<u>٤١ ٩١١</u>	<u>٤٧ ٤٥٨</u>	الإجمالي

- نصيب السهم الأساسي في الأرباح

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال الفترة.

٣٠ يونيو ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	
١٩٥ ٣٨٠	٣٤٧ ٠٤٧	صافي أرباح الفترة .
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>١١,٤٩</u>	<u>٢٠,٤١</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	
٩ ٨٩٢	٧ ٦١٦	أوراق تجارية مضمومة
٧ ٤٤٦ ٨٦٣	٩ ٥٠٤ ٧٧٣	قروض العملاء
<u>٧ ٤٥٦ ٧٥٥</u>	<u>٩ ٥١٢ ٣٨٩</u>	
(٣٦ ٣٥٧)	(٤٠ ٥٢٦)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٢٥٢ ٧٠٧)	(٢٦٦ ١٠٣)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
<u>٧ ١٦٧ ٦٩١</u>	<u>٩ ٢٠٥ ٧٦٠</u>	الصافي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلل القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة/ السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٢٥٢٧٠٧	١٤٩٥٣١	١٠٣١٧٦	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٦٤٧٦٥	٤٩٧٩٤	١٤٩٧١	عبء الإضمحلل
(٥٢٩٢٨)	(٣٧١٦٦)	(١٥٧٦٢)	رد الإضمحلل
٣٥٧٩	١٨٥٩	١٧٢٠	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٧٦٨٣	-	٧٦٨٣	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٩٧٠٣)	-	(٩٧٠٣)	المستخدم من المخصصات خلال الفترة
٢٦٦١٠٣	١٦٤٠١٨	١٠٢٠٨٥	رصيد المخصص في آخر الفترة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٧٢٦١٨	١٣٨٢٠٦	٢٣٤٤١٢	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
١١٥٨٧٥	٧٩٢٠٠	٣٦٦٧٥	عبء الإضمحلل
(٨٠١٧٠)	(٦٨١٥٣)	(١٢٠١٧)	رد الإضمحلل
١٩٩٧	٢٧٨	١٧١٩	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٣٠٢٢	-	٣٠٢٢	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(١٦٠٦٣٥)	-	(١٦٠٦٣٥)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٢٥٢٧٠٧	١٤٩٥٣١	١٠٣١٧٦	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤			٣٠ يونيو ٢٠١٥			
المبلغ التعاقدى / القيمة العادلة	الأصول	الالتزامات	المبلغ التعاقدى / القيمة العادلة	الأصول	الالتزامات	
						(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
						مشتقات العملة الأجنبية
						عقود عملة أجلة
						عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
١٧٠٨	١٢٠٥	٢٩٥٥٧٧	٢٣٥	١٠٠٦١	٧٥٧٥٥٢	
-	-	-	٣٣٥٨	٣٣٥٨	٥٣٢٩٥	
١٧٠٨	١٢٠٥		٣٥٩٣	١٣٤١٩		
١٧٠٨	١٢٠٥		٣٥٩٣	١٣٤١٩		إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا نكر خلاف ذلك)

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥٥٤٠	٥٠٦١	
<u>٥٥٤٠</u>	<u>٥٠٦١</u>	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٤٤١٧٥٦٢	٥١٦٩١٥٢	
٤١٨٥	٤٣٤٨	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
<u>٤٤٢١٧٤٧</u>	<u>٥١٧٣٥٠٠</u>	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة/ السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	أرصدة متداولة
٢٢٧٩٧٣	١٨٥٧٩٢	
٤١٨٩٥٨٩	٤٩٨٣٣٦٠	أرصدة غير متداولة
<u>٤٤١٧٥٦٢</u>	<u>٥١٦٩١٥٢</u>	
٤٤١٧٥٦٢	٥١٦٩١٥٢	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>٤٤١٧٥٦٢</u>	<u>٥١٦٩١٥٢</u>	

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات في شركات تابعة

	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
الرصيد في أول الفترة/ السنة	٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦
الرصيد في آخر الفترة/ السنة	٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦

آخر الفترة المالية ٣٠ يونيو ٢٠١٥	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلي	مصر	١٥٤,٨٤٨	٣٠,٢٣٩	٤١,٠٢٤	٤,٣٤٧	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلي	مصر	١٤٥,٣٥٦	١٥,٠٩٢	٤٣,٥٨٦	٨,١٧١	٩٩,٨

- أصول أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
إيرادات مستحقة	٢٠٨ ٥١٤	١٩١ ٣٣٠
مصروفات مقدمة	١٩ ٧١٢	١٠ ٣٥٠
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	-	-
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)	٤٣٩	٤٣٩
تأمينات وعيد	٢ ٨٠٧	٢ ٧٢٤
أخرى (بعد خصم المخصص)	٢٥ ٣٧٧	١٢ ٢٥١
الإجمالي	٢٥٦ ٨٤٩	٢١٧ ٠٩٤

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	
٩١٢٥٦٨٨	١٠٣٨٢٣٦٧	ودائع تحت الطلب
٦٢٨٦٦٥٠	٥٩٩٤٥٤٥	ودائع لأجل وبإخطار
٢٨٩١١٩٤	٣٠٩٠٨٤٣	شهادات ايداع وإدخار
١٥٤٠١٠٦	١٥٩٢٥٩٨	حسابات توفير
١٧٦٤٥٠	٤٤٤١١٨	ودائع أخرى
<u>٢٠٠٢٠٠٨٨</u>	<u>٢١٥٠٥٤٧١</u>	الاجمالي
١١٩٠٩٧٣٣	١٣٥٠١٤٠٤	ودائع مؤسسات
٨١١٠٣٥٥	٨٠٠٤٠٦٧	ودائع أفراد
<u>٢٠٠٢٠٠٨٨</u>	<u>٢١٥٠٥٤٧١</u>	الاجمالي
٤٧٣٧٠٧٢	٥٣١١٠٧٣	أرصدة بدون عائد
١٥٢٨٣٠١٦	١٦١٩٤٣٩٨	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٢٠٠٢٠٠٨٨</u>	<u>٢١٥٠٥٤٧١</u>	الاجمالي
١٧١٢٨٨٩٤	١٨٤١٤٦٢٨	أرصدة متداولة
٢٨٩١١٩٤	٣٠٩٠٨٤٣	أرصدة غير متداولة
<u>٢٠٠٢٠٠٨٨</u>	<u>٢١٥٠٥٤٧١</u>	الاجمالي

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥	
٥٦٩١٣	٥٨٥٢٥	عوائد مستحقة
٤٧	٤٥	إيرادات مقدمة
٢١٨٣٩٢	٢٤٥٢٤٥	مصروفات مستحقة
٢١٠٠٦٩	٢١٣٠٣٠	أرصدة دائنة متنوعة
<u>٤٨٥٤٢١</u>	<u>٥١٦٨٤٥</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

قام بنك بي إن بي باريبا فرنسا ببيع عدد ١٦,١٨٢,٨٤٧ سهم من أسهمه بينك بي إن بي باريبا "ش.م.م." لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م." لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥,٢% و ٤,٤% و ٠,٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصروصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩,٩٩٨% و ٠,٠٠١% و ٠,٠٠١% على التوالي.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

تم تعديل اسم البنك في السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بى ان بى بارينا " شركة مساهمة مصرية " ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٨.
- تم فحص عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتم السداد.
- تم فحص عامي ٢٠١٢/٢٠١١ وتم الاعتراض وجارى عمل اللجنة الداخلية.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عام ٢٠١٤ وتم السداد ولم نخطر بالفحص.